

Distr.
GENERAL

S/1996/705
28 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية
لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، والذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، عند اكتمال تجريد منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (المشار إليها فيما بعد باسم "المنطقة")، من السلاح، تقريرا شهريا إلى مجلس الأمن عن أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وعن تنفيذ الأطراف للاتفاق الأساسي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (A/50/757-S/1995/951). وقد قدم آخر تقرير بشأن هذه المسألة إلى المجلس في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/1996/622).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - يمكن وصف الحالة السياسية العامة في الشهر الماضي بأنها كانت حالة سادها إحراز تقدم مفيد في بعض المسائل في حين ظلت تحديات أساسية ماثلة أمام مسائل هامة ستؤثر على نتيجة عملية الانتقال. واستمر بذل جهود شاققة لبناء الثقة في المنطقة والحفاظ على الدعم التام من جانب سلطات كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا الصدد، واصل المدير الانتقالي الاجتماع بصورة منتظمة والرئيسين تودجمان وميلوشيفيتش ووزرائهما. وقد استكملت هذه الجهود بعدد من التطورات السياسية أثناء الفترة قيد الاستعراض، وبصفة خاصة اجتماع الزعيمين في أثينا في ٧ آب/أغسطس واتفاقهما على تطبيع العلاقات بين البلدين، الموقع في بلغراد في ٢٣ آب/أغسطس، والاتفاق بشأن التمويل المشترك المؤقت للخدمات العامة في المنطقة، الذي وقعته حكومة كرواتيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في زغرب في ٨ آب/أغسطس.

٣ - وفي بلاغ صدر بعد الاجتماع الذي عقد في أثينا، أعربت حكومتا كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن تقديرهما الايجابي لعمل الادارة الانتقالية وتنفيذ الاتفاق الأساسي حتى الآن. وأكدتا ضرورة تنفيذ الاتفاق بصورة متسقة والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تضر بامتثاله امتثالا كاملا.

٤ - بيد أنه ما زالت تساور السكان الصرب المحليين مخاوف بشأن مستقبلهم ويتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين مستوى الثقة. وستمثل أهم خطوة في إصدار كرواتيا قانون عمق واضح وشامل وهناك بشائر واعدة بأن هذه المسألة قيد النظر في زغرب (انظر الفقرة ١٤ أدناه).

٥ - وتتزايد الدلائل على حدوث استقطاب داخل القيادة الصربية المحلية، حيث تعارض العناصر المتشددة في الجمعية الإقليمية والمجلس التنفيذي الإقليمي عملية إعادة الإدماج وتتحدى مواقف من أبدوا رغبتهم في التعاون مع الإدارة الانتقالية. وقد قامت هذه العناصر بمحاولات متواصلة لمنع إحراز تقدم في الاتصالات الناشئة بين القيادة المحلية وحكومة كرواتيا وفي تعزيز التعاون بين السلطات المحلية في المنطقة والإدارة الانتقالية. وسعت أيضا إلى عرقلة أداء عمليات لجنة التنفيذ المشتركة، وأعاقت الجهود التي بذلتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لتيسير إصدار السلطات الكرواتية وثائق جنسية وهوية كرواتية للمقيمين الذين يحق لهم ذلك في المنطقة. وإذا استمرت هذه الحالة، يعتزم المدير الانتقالي اتخاذ إجراء لتنحية من يواصلون عرقلة تنفيذ ولاية الإدارة الانتقالية عن مناصبهم.

٦ - وعلى الرغم من أن التحدي الذي تشكله العناصر المتشددة في المنطقة أمام عملية إعادة الإدماج السلمي ما زال كبيرا، فهي لا تمثل آراء معظم السكان المحليين. ومن شأن توفير تمويل منظم لإدارة المنطقة (انظر الفقرة ٧)، وقد بدأ بالفعل، أن ييسر أزمة الميزانية ويزيل مصدرا رئيسيا لعدم الارتياح السياسي.

ألف - تمويل الخدمات العامة في المنطقة

٧ - يجدر بالإشارة أن المجلس أعرب، في بيانه الرئاسي الصادر في ٣ تموز/يوليه (S/PRST/1996/30)، عن القلق إزاء تفاقم الحالة الاقتصادية في المنطقة وحث حكومة كرواتيا على التعاون تعاوننا وثيقا مع الإدارة الانتقالية من أجل تحديد وتوفير الأموال اللازمة للإدارة والخدمات العامة المحلية. فضلا عن ذلك، طلبت، في رسالتي المؤرخة ٢ آب/أغسطس الموجهة إلى رئيس المجلس (S/1996/632)، توفير مبلغ ١٠ ملايين دولار بصورة عاجلة في دعم مالي استثنائي لإدارة المنطقة لمدة خمسة إلى ستة أشهر، بدءا من ١ آب/أغسطس. ويسرني أن أقرر أن الجهود الرامية إلى تركيز الانتباه على هذه المسألة قد أثمرت ووقعت حكومة كرواتيا والإدارة الانتقالية في ٨ آب/أغسطس اتفاقا تلتزم فيه حكومة كرواتيا بالمساهمة في التمويل الشهري المنتظم للخدمات العامة في المنطقة، بما في ذلك الصحة والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والشرطة، والإدارة، وتكاليف التشغيل والمصاريف الإدارية ذات الصلة، بما يبلغ ٤,٥ مليون كونا (ما يقرب من ٨٦٠ ٠٠٠ دولار) (أنظر S/1996/648). وسيظل الاتفاق ساريا حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وسيستخدم جزء من هذا المبلغ، سيحدد في اتفاق منفصل بين حكومة كرواتيا والإدارة الانتقالية، لدفع مرتبات أعضاء قوة الشرطة الانتقالية.

٨ - وأعرب المجلس، في بيانه الرئاسي الصادر في ١٥ آب/أغسطس (S/PRST/1996/35)، عن تقديره لإبرام هذا الاتفاق. وعلى الرغم من أن الاتفاق لا يمثل سوى حلا جزئيا للاحتياجات المقدرة بحوالي مليونين من الدولارات، فهو خطوة أولى إيجابية من جانب حكومة كرواتيا. بيد أن هذه الأموال لن تكفي لتغطية جميع التكاليف التي يستلزمها التمويل في المنطقة: وفي الوقت الراهن، تجري تغطية العجز من أموال متبقية ما زالت متاحة للسلطات الصربية المحليين رغم أنه ليس من الواضح إلى متى ستظل هذه الأموال موجودة.

٩ - وفي غضون ذلك، تم في شهر آب/أغسطس دفع مرتبات الخدمة العامة لشهر تموز/يوليه، بالمبلغ الذي دفعته لمرة واحدة الحكومة وقدره ٦ ملايين كونا (١٥٠ ٠٠٠ دولار) قبل توقيع اتفاق ٨ آب/أغسطس. وقدمت الحكومة أيضا مليوني كونا (٣٨٥ ٠٠٠ دولار) لدفع مرتبات قوة الشرطة الانتقالية لشهر تموز/يوليه. وحيث أنه لم يتم بعد إدخال الكونا في المنطقة، تم دفع هذه المرتبات بالمارك الألماني. وتشكل هذه التطورات تقدما هاما في مسألة صعبة جدا تتعلق بتمويل هيكل الإدارة العامة في المنطقة، وساعدت على تهدئة الكثير من القلق السياسي في المنطقة في الأسابيع الأخيرة.

١٠ - وهناك ارتباط وثيق بين مسألة تمويل الإدارة الإقليمية وتوفير المعونة الدولية للتنشيط الاقتصادي للمنطقة، الذي تعهد به مانحون دوليون مختلفون، من بينهم اللجنة الأوروبية. وتمثل مشاريع التعمير والإصلاح الاقتصادي مسألة حيوية من أجل توفير العمالة وتشجيع العودة إلى النشاط الاقتصادي العادي والنمو في المنطقة. ومن المتوقع أن يبدأ توفر هذه الأموال اعتبارا من أيلول/سبتمبر. وما زال تقديم المزيد من المساعدات الفورية من جانب المجتمع الدولي مسألة حاسمة من أجل إحراز تقدم في تنفيذ ولاية الإدارة الانتقالية.

باء - مدة ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية

١١ - بموجب رسالة موجهة إلى المدير الانتقالي مؤرخة ١٨ تموز/يوليه، طلبت الجمعية الإقليمية الصربية المحلية إلى المدير الانتقالي إبلاغ مجلس الأمن طلبها تمديد مدة ولاية الإدارة الانتقالية لفترة سنة أخرى، كما يقضي بذلك الاتفاق الأساسي. وأكدت القيادة الصربية المحلية أن هذا التمديد يلزم للانجاز الفعال لمختلف المهام التي أسندت إلى الإدارة الانتقالية، بما في ذلك عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم الأصلية، وتنظيم إجراء انتخابات محلية في المنطقة، ورصد امتثال معايير حقوق الإنسان الدولية. وأعرب الزعماء الصرب أيضا عن عدم ارتياحهم فيما يتعلق بقانون العضو الكرواتي الذي صدر مؤخرا.

١٢ - وواصلت حكومة كرواتيا التأكيد في بياناتها العامة على أنها ستوافق على تمديد ولاية الإدارة الانتقالية لفترة قصيرة تبلغ ثلاثة أشهر فقط عقب انتهاء الولاية الحالية بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بشرط أن تجري الانتخابات في المنطقة بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي اجتماع عقد

بين الرئيس تودجمان والمدير الانتقالي في ١٢ آب/أغسطس، أكد الرئيس تودجمان مجدداً هذا الموقف (انظر الفقرات ١٥ إلى ١٧ أدناه).

١٣ - وقد أكد المجلس استعدادَه للنظر، في وقت مناسب، في تمديد مدة ولاية الإدارة الانتقالية على أساس الاتفاق الأساسي، وقراره ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وتوصية من الأمين العام. وأعتزم أن أقدم هذه التوصية في أقرب وقت مناسب.

جيم - العفو

١٤ - حتى الآن، لم يطرأ أي تقدم إضافي بشأن إصدار حكومة كرواتيا قانوناً للعفو الواضح والشامل. وقد لاحظ المجلس مع القلق، في بيانه الرئاسي الصادر في ١٤ آب/أغسطس (S/PRST/1996/35)، أن قانون العفو والإجراءات التي اتخذتها حكومة كرواتيا فيما بعد غير كافية لخلق الثقة لدى السكان الصرب المحليين في المنطقة. وفي مناقشات مع الموظفين الميدانيين التابعين للإدارة الانتقالية في جميع أنحاء المنطقة، ذكر السكان الصرب المحليون عدم وجود قانون عفو شامل كسبب رئيسي لعدم شعور الكثيرين منهم بالارتياح والأمان بمجرد أن تخضع المنطقة تماماً للسيطرة الكرواتية. وبناءً على ذلك، فإن مسألة العفو تشكل صميم مسألة الثقة فيما بين السكان المحليين وبالتالي استعادة وصون الطابع المتعدد الأجناس للمنطقة؛ كما أن العفو العام شرط لا غنى عنه للعودة الآمنة للاجئين والنازحين. وفي حين أن هناك من الدلائل ما يبيّن أن حكومة كرواتيا ربما تنظر في اتخاذ إجراء آخر بشأن مسألة العفو، بما في ذلك تجديد مناقشة قانون العفو في البرلمان الكرواتي في أيلول/سبتمبر، فلن يهدئ من مخاوف السكان الصرب المحليين في المنطقة سوى اتخاذ تدابير ملموسة بشأن هذه المسألة والتعجيل بعملية إعادة الإدماج السلمي. وتجدر بالملاحظة أن مسألة العفو العام قد عولجت في اتفاق تطبيع العلاقات المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦.

دال - المسائل الانتخابية

١٥ - يذكر المجلس أنني كشفت في الفقرة ١٤ من تقريري الأخير (S/199/622)، عن بعض النتائج الواردة في تقرير بعثة تقدير الاحتياجات التي زارت المنطقة في شهر تموز/يوليه الماضي. وارتأت البعثة أنه في ظل الظروف والقيود السائدة، سيكون أبكر موعد ممكن لإجراء الانتخابات هو أواخر شباط/فبراير أو أوائل آذار/مارس ١٩٩٧، وأن إجراء الانتخابات خلال تلك الفترة سيتوقف على حل مسائل معلقة تتصل بالسياسات بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وما لم يتم ذلك لا بد أن يحدث تأخير آخر.

١٦ - وتشمل مسائل السياسات المعلقة التي تم تحديدها، في جملة أمور، كيفية إدماج أي ممثلين ينتخبون في هيئات الحكومة المحلية، في الهيئات الموجودة حالياً؛ وما إذا كانت ستجرى الانتخابات في ظل قانون كرواتي أو في ظل قوانين يصدرها المدير الانتقالي، أو بالجمع بين الاثنين؛ وتحديد من يحق لهم التصويت في الانتخابات نظراً لأن الاتفاق الأساسي لا يتضمن أي بيان صريح في هذا الشأن؛ وتحديد مناطق الحكومة

المحلية والدوائر وأقسام الاقتراع التي ستجرى على أساسها الانتخابات؛ وطرائق رسم الحدود المناسبة للدوائر التي يمثلها عضو واحد والتي تستوفي الشرط (الذي قُبل في القانون الكرواتي الحالي) بأن يكون السكان المصوتون في جميع الدوائر متساوين تقريبا، لا سيما في ضوء التحركات السكانية الكبيرة التي حدثت في المنطقة.

١٧ - ويلزم تناول مسائل السياسات المتعلقة التي وردت أعلاه، على الصعيد السياسي. ويبذل المدير الانتقالي قصارى جهده لمعالجتها على سبيل الاستعجال عن طريق إجراء مشاورات مباشرة مع موقعي الاتفاق الأساسي وممثلهم بشأن لجان التنفيذ المشتركة ذات الصلة وعن طريق تطوير وتعزيز تخطيط السياسات الانتخابية وتحليلها وقدرتها الإدارية داخل الإدارة الانتقالية. بيد أنه يلزم مراعاة أنه لن يتسنى إجراء أي انتخابات هامة وناجحة إلا بعد أن يتم حل هذه المسائل بصورة مرضية. وينبغي أيضا تذكر أنه بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ينبغي أن تستمر ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمدة ٣٠ يوما على الأقل بعد الانتخابات.

ثالثا - الجوانب العسكرية

١٨ - ظلت الحالة العسكرية في المنطقة هادئة ومستقرة طوال الشهر الماضي. وفي أواخر تموز/يوليه، تدخلت قوات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في منطقة الفصل السابقة لنزع سلاح عناصر من الشرطة الخاصة الكرواتية واصلت العمل في المنطقة انتهاكا لنظامها، رغم تكرار الاحتجاجات التي قدمتها الإدارة الانتقالية إلى حكومة كرواتيا. وبعد عقد اجتماعات تلو ذلك بين قائد قوة الإدارة الانتقالية الكرواتية ومسؤولي الشرطة الكرواتية، وافق الجانب الكرواتي على سحب جميع أفراد من المنطقة. وتؤكد دوريات مراقبي الأمم المتحدة العسكريين امتثال كرواتيا حتى الآن هذا الاتفاق. وفي المستقبل، ستشكل قوة الشرطة الانتقالية و، عند الاقتضاء، عنصر عسكري تابع للإدارة الانتقالية الوحدات المسلحة الوحيدة التي ستقوم بدوريات في المنطقة، وسيواصل مراقبو الأمم المتحدة العسكريون القيام بدورياتهم غير المسلحة.

رابعا - الجوانب المدنية

ألف - الشؤون المدنية

١٩ - أحرز تقدم كبير من قبل المسؤولين الكرواتيين فيما يتعلق بالإصدار المركزي للوثائق الشخصية للمقيمين في المنطقة (من قبيل وثائق الجنسية، وشهادات الميلاد وبطاقات الهوية، وجوازات السفر). ورغم أنه تم التوصل، من حيث المبدأ، على اتفاق بشأن هذا الاقتراح داخل لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالإدارة المدنية، إلا أن بعض العناصر المتصلبة داخل المجلس التنفيذي الإقليمي للصرح المحليين عارضت هذا الاقتراح. ولكن المدير الانتقالي احتج بسلطته الإدارية على الإقليم في تجاوز هذه العناصر بإصدار توجيهات خطية للمضي قدما في المشروع. وجرى تحديد ثلاثة مواقع أولية للمكاتب المعنية بإصدار هذه

الوثائق. وافتتح أول مكتب من هذه المكاتب الثلاثة في ٢٠ آب/أغسطس، وبالرغم من قدر معين من الملاحظة فقد كانت الاستجابة كبيرة. إذ جرى تسجيل ما مجموعه ٢٢٣ شخصا لهذه الوثائق خلال الأيام الثلاثة الأولى. وكانت معظم هذه الحالات لأشخاص غير صربيين ولكن من المتوقع أن تزيد أعداد الصرب بازدياد توطيد المشروع.

٢٠ - وريثما يتم البدء في عملية إصدار هذه الوثائق على نطاق كبير للمقيمين المستحقين في المنطقة، قامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (UNTAES) بتيسير عملية إصدار هذه الوثائق للأفراد على أساس كل حالة على حدة. ورغم بعض الحالات الفردية الناجحة، فقد اتسمت عملية الحصول على هذه الوثائق بالبطء، بصفة عامة، حيث تعرض معظم مقدمي الطلبات لعمليات استجواب مطولة، وعدوانية في الكثير من الحالات، من قبل أفراد الشرطة الكرواتيين ممن قاموا بعمليات الاستجواب. وسوف يطرأ تحسين كبير على إجراءات الحصول على هذه الوثائق بتطبيق نظام الإصدار المركزي. وكما ذكرت في الفقرة ٥ من تقرير المؤرخ ٥ آب/أغسطس (S/1996/622)، فإن حيازة وثائق الجنسية تعد أمرا أساسيا من أجل تنفيذ الجوانب الأخرى لولاية الإدارة الانتقالية.

٢١ - وأحرز تقدم تدريجي في المفاوضات المتعلقة بنقل ملكية وموجودات وموظفي شركة النفط المسماة "NIK" (وهي شركة صربية محلية) إلى شركة النفط المسماة "إينا" "INA" (وهي شركة كرواتية). فقد قام نحو ١٨٠ موظفا من موظفي شركة "NIK" السابقة بتوقيع عقود عمل مع شركة "إينا". وجرى اتخاذ خطوة أولى نحو عملية إعادة إنتاج النفط لدى التوقيع على اتفاق بشأن إزالة الألغام في ١٤ آب/أغسطس فيما يتعلق بحقول نفط ديليتوفتش بين شركة "إينا" وشركة صربية محلية لإزالة الألغام. وقد بدأت عملية إزالة الألغام وسوف تستمر بطريقة تؤدي إلى تيسير إعادة افتتاح مرافق إنتاج النفط في أبرد وقت ممكن. وما فتئت الإدارة الانتقالية تحت شركة "إينا" على تنفيذ نيتها المعلنة على إعادة استخدام جميع موظفي شركة "NIK" الذين يبلغ عددهم قرابة ٥٠٠ شخص، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى آثار مفيدة بالنسبة للاقتصاد المحلي.

٢٢ - وتعكف القوى الانتقالية كذلك على الأعمال التحضيرية اللازمة لإقامة أماكن للتسويق في بعض المواقع داخل منطقة الفصل السابقة، لتمكين الأفراد القادمين من المنطقة وأجزاء أخرى من كرواتيا من شراء وبيع السلع صباح كل سبت. والهدف من هذا المشروع هو التشجيع على التفاعل بين الصرب والكروات المحليين والإسهام في عملية إعادة الإدماج التي تأخذ مجراها فعلا. وجرت عملية الاتجار الأولى يوم ٢٣ آب/أغسطس في موقع يقع على الطريق السريع بين أوسيينك وفوكافار جرى افتتاحه منذ عهد قريب. ومن المتوقع أن تزداد المشاركة بصورة كبيرة حالما تصبح المعلومات المتعلقة بهذا المشروع معروفة على نطاق أوسع.

٢٣ - وكخطوة إضافية لتحسين إمكانيات زيادة حرية الانتقال، قام المدير الانتقالي رسميا، في ١٧ آب/أغسطس، بإعادة افتتاح خدمات المعديّة على نهر درافا بين مدينتي بيليسشتي وبارانيا. وفي

٣١ آب/أغسطس، من المزمع افتتاح المعبر الحدودي الدولي بين كينيي يفو واودفار مع هنجاريا، على أن يقوم ضباط الجمارك من الصرب والكروات بالعمل معا بطريقة على نحو ما يحدث في قوة الشرطة الانتقالية.

باء - المسائل المتعلقة بالشرطة

٢٤ - جرى نشر ٤٤٦ مراقبا في منطقة البعثة من أصل قوة مأذون بها قوامها ٦٠٠ مراقب من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. ولا يزال هؤلاء المراقبون يقومون بالاشراف على وزع وعمليات قوة الشرطة الانتقالية التي بلغت طور التشغيل التام. ويعتبر التعاون بين القادة المشاركين للصرب المحليين والكرواتيين في مختلف مخافر الشرطة واف بالغرض. وقد أصبحت القوة أكثر اتساما بالطابع المهني في أداؤها، رغم وجود ما يدعو إلى قدر كبير من التحسين. وكما ذكر في الفقرة ٩، قبض أفراد قوة الشرطة الانتقالية رواتبهم عن شهر تموز/يوليه، ويجري التباحث بنشاط مع حكومة كرواتيا بشأن ترتيبات تفصيلية تتعلق بمدفوعات الرواتب وتكاليف التشغيل في المستقبل، ومن المنتظر التوصل إلى اتفاق بشأنها في وقت قريب.

٢٥ - وقد طرأت زيادة طفيفة على عدد الأسلحة الخفيفة التي سلمت إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في إطار برنامج تسجيل الأسلحة. وتجرى مباحثات منفصلة بين الإدارة الانتقالية ووزارة الداخلية بكرواتيا بشأن خطة لإعادة شراء الأسلحة، من المأمول أن يبدأ تنفيذها في مطلع أيلول/سبتمبر.

٢٦ - وكرست الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة قدرا كبيرا من الاهتمام لنظام السجون في المنطقة خلال الشهر المنصرم. ولقد تولت المسؤولية عن الإشراف على السجن الموجود في بيلي ماناستير بهدف إقامة إدارة للسجون تكون أكثر اندماجا، ورصد احترام معايير حقوق الإنسان في السجون. وبموجب ترتيب أبرم مع الممثلين المحليين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن مراقبي الشرطة المدنية يتلقون في الوقت الحاضر التدريب اللازم بشأن مسائل حقوق الإنسان وإجراءات الإبلاغ. ومن المأمول فيه أن يؤدي هذا التدريب إلى تحسين إعداد هؤلاء المراقبين لإسداء المشورة إلى قوة الشرطة الانتقالية بشأن حقوق الإنسان والجوانب الأخرى لعمل الشرطة.

جيم - مراقبو الحدود

٢٧ - يبلغ القوام الحالي لمراقبي الحدود التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ٤٣ مراقبا من أصل قوة مأذون بها قوامها ٩٠ مراقبا. ولا تزال تجري مراقبة ثماني نقاط دولية لعبور الحدود توجد على الطرق البرية والسكك الحديدية بين المنطقة وجمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية وفقا لأحكام الاتفاق الأساسي. وبفضل وجود مراقبي الحدود فإنهم يستطيعون أيضا المساعدة في رصد مسائل أخرى، من قبيل وقف التصدير غير المشروع للأخشاب.

دال - الشؤون العامة

٢٨ - شهد الشهر المنصرم الحلقة الإذاعية المائة لبرنامج البث الإخباري والإعلامي التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ومنذ عهد قريب زاد هذا البث إلى مدة ساعة كاملة كل يوم، ويشمل البرنامج الصربي - الكرواتي الأخبار العالمية، والتقارير اليومية المقدمة من الناطقين باسم الأمم المتحدة في فوكوفار وسراييفو، والمقابلات العادية التي تجرى مع المدير الانتقالي، وبرامج الملاح المتعلّقة بأنشطة الإدارة الانتقالية في كافة الميادين على امتداد المنطقة، والموسيقى. وتشير البيانات غير الرسمية (لا توجد منظمات للبحث/الاستطلاع في المنطقة) إلى أن هذه البرامج تصل إلى طائفة عريضة من المستمعين والمشاهدين، بما في ذلك مستمعين ومشاهدين في أوسيك وفينكوفتشي، خاصة في أوساط مجتمعات اللاجئين والمشردين هنالك.

٢٩ - وتمثل الإذاعة، بالإضافة إلى نشرة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، النشاط الإعلامي الأساسي للإدارة الانتقالية باللغتين الكرواتية والصربية. وتستكمل هذه الإذاعة والنشرة بمقابلات أسبوعية تجرى مع موظفي الإدارة الانتقالية ضمن برامج البحث الهاتفي وبالإشتراك المنتظم في برامج المقابلات التلفزيونية. وتمتّع الإدارة الانتقالية بإمكانية الوصول إلى الجمهور على نطاق واسع وغير مقيد في عموم المنطقة وعن طريق المؤتمرات الصحفية والتغطية واسعة النطاق في وسائل الإعلام في بلغراد وزغرب. وتتيح هذه البرامج الإعلامية للإدارة الانتقالية إمكانية التصدي لحمولات الدس والإشاعات، وإبلاغ الجمهور بالأحوال السائدة في المنطقة.

خامسا - الجوانب الإنسانية

٣٠ - بنهاية تموز/يوليه قامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بإبرام اتفاق بشأن اختصاصات التعاون بشأن عودة اللاجئين والمشردين. ونتيجة لهذا الاتفاق يجري التعاون بصورة جيدة والتنسيق الفعال بين الإدارة الانتقالية والمفوضية بشأن طائفة من المسائل الفنية والإجرائية المتعلقة بالعودة إلى، والخروج من، القرى الثلاث التي حددت للمشاريع النموذجية (بيلي و أنتونوفاتش، وارانيسيتينوفو) وإلى مناطق أخرى تقع داخل وخارج المنطقة. وينصب التركيز الحالي على بيلي من أجل تيسير عودة بضعة مئات من الأسر؛ وعودة الكروات إلى بيلي والصرب إلى سلافونيا الغربية.

٣١ - وعقب التوقيع على الاتفاقات ذات الصلة بين المفوضية وشركائها التنفيذيين من المنظمات غير الحكومية، سوف يجري في المستقبل القريب القيام بإصلاح وإعادة تعمير المنازل اللازمة للاجئين العائدين

إلى سلافونيا الشرقية والغربية. وقد أجريت عمليات مشتركة بين الكروات والصرب في مرحلة ما قبل إزالة الألغام في القرى التي أختيرت لمشاريع العودة النموذجية.

٣٢ - وجرى القيام بعمليات لإزالة الألغام في مناطق عديدة أخرى داخل المنطقة والمناطق المتاخمة لها. وما فتئت حكومة كرواتيا تقوم بإزالة الألغام في القرى التي كانت تقطنها أغلبية من الكروات خلال فترة ما قبل الحرب وهي قرى ليبوفاتش، وأبسيفتشي وبودغراد، التي توجد في الجزء الجنوبي من المنطقة والتي حددت لعودة اللاجئين والمشردين الكرواتيين. كذلك شرعت الحكومة في عملية إزالة الألغام على خط السكة الحديدية الواقع بين أوسيينك وبلدة بيلي ماناستير، داخل منطقة الفصل السابقة.

٣٣ - وواصلت الإدارة الانتقالية تيسير الزيارات الأسرية وعمليات لم شمل الأسر. وفي آب/أغسطس بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين اشتركوا في العمليات التي قامت الإدارة الانتقالية بتيسيرها في مجال لم شمل الأسر ما يربو على ٩ ٠٠٠ شخص. وتجاوزت سرعة الطلبات المقدمة إلى الإدارة الانتقالية من الأفراد في المنطقة ممن يريدون زيارة الأصدقاء والأسرة خارج المنطقة سرعة قيام البعثة بتيسير هذه الزيارات إلى حد بعيد.

سادسا - ملاحظات

٣٤ - منذ تقديم تقريرني السابق حدثت بضعة تطورات إيجابية: ففي مطلع آب/أغسطس قامت حكومة كرواتيا بالاستجابة للنداءات التي وجهت إلى الإدارة المحلية ودوائر الخدمات العامة بالمنطقة من أجل المساعدة المالية، وذلك بالالتزام بتوفير مبلغ ٤,٥ ملايين كونا في الشهر حتى نهاية الولاية الحالية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفي حين أن هذا المبلغ سوف يغطي ما لا يتجاوز قرابة نصف التكاليف الشهرية، فهو يشكل مساهمة قوبلت بأقصى قدر من الترحيب ودلالة إضافية على الدعم السياسي للجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية. وإذني أضم صوتي إلى المجلس في التعبير عن التقدير لهذه المساهمة. ويحدوني الأمل في أن تتمكن حكومة كرواتيا من إتاحة المزيد من الدعم المالي خلال الأشهر المقبلة.

٣٥ - ويشكل اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي جرى التوقيع عليه في بلغراد في ٢٣ آب/أغسطس، خطوة هامة أخرى إلى الأمام. فبفضل تسليم هذين البلدين بالحدود الدولية لكل منهما، ينبغي أن يكون واضحا لجميع من يريدون العيش في منطقة مسؤولية الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة أنه ينبغي عليهم التسجيل للحصول على الجنسية الكرواتية أو الامتثال لاتفاقيات الهجرة الكرواتية القائمة. كذلك التزم الطرفان المتعاقدان في الاتفاق المبرم بينهما بتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمشردين بحرية وسلامة إلى أماكن إقامتهم أو الأماكن الأخرى التي يختارونها بحرية، وبتوفير الأمن التام للعائدين، والتشجيع على التنفيذ المتسق والتام للاتفاق الأساسي المبرم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٣٦ - ومما له أهمية كبيرة بالنسبة لتنفيذ ولاية الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة، اتفاق الطرفين المتعاقدين على إعلان العفو العام عن جميع الأفعال التي ارتكبت فيما يتصل بالمنازعات المسلحة، باستثناء الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني التي صنفت على أنها من جرائم الحرب. وكما سبق أن أوضحت في هذا التقرير والتقارير السابقة، فإن قيام حكومة كرواتيا في وقت مبكر باعتماد قانون عفو واضح وشامل هو أمر له أهمية فائقة فيما يتعلق بإقناع المقيمين الصربيين في المنطقة بأن من الممكن أن يكون لهم الآن مستقبل مأمون ومضمون. ويعتبر هذا القانون كذلك شرطا مسبقا لإزالة حالات الغموض المحيطة بمن يحق لهم الحصول على الجنسية لأن هذه الحالات تهدد بإعاقة إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة بنجاح في المنطقة.

٣٧ - وسوف يواصل المدير الانتقالي وموظفوه الإلحاح بقوة من أجل إصدار وثائق الجنسية الكرواتية والوثائق الأخرى للأشخاص المقيمين في المنطقة، ومن أجل عودة المشردين إلى ديارهم بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وحتى الآن تعتبر هاتين المهمتين كليهما في المراحل الأولى ولكن توجد دلائل على أنه يمكن إحراز تقدم كبير قبل نهاية السنة. ولا بد أن يؤدي الوصول الوشيك للأموال التي طال انتظارها من أجل مشاريع إعادة التعمير إلى توفير قدر كبير من المساعدة اللازمة والروح المعنوية على الصعيد المحلي.

٣٨ - وإزاء هذه الدلائل الإيجابية هنالك الموقف المعاكس لبعض العناصر المتصلبة داخل قيادة الصرب المحليين، والغموض المستمر الذي يحيط بفترة ولاية الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة، والحاجة إلى حسم بعض القضايا الرئيسية في مجال السياسة العامة إذا ما أريد إجراء الانتخابات في شباط/فبراير أو آذار/مارس ١٩٩٧، والمسائل المتعلقة بإعطاء ضمانات موثوق بها من جانب حكومة كرواتيا بشأن المحافظة على المجتمع المتعدد الإثنيات بمجرد انتهاء بعثة الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة. ولقد سبق أن أبديت في تقريرتي السابق المؤرخ ٥ آب/أغسطس (S/1996/622) شكوكا بشأن إمكانية إجراء الانتخابات في المنطقة قبل نهاية الولاية الحالية. ولا يزال هذا هو رأيي. ويبدو الآن أن حكومة كرواتيا تجنح إلى الاعتراف بأنه لن يكون من الممكن عمليا إجراء هذه الانتخابات قبل أواخر شباط/فبراير أو آذار/مارس ١٩٩٧.

٣٩ - بيد أنني، بصفة عامة، أشاطر المدير الانتقالي يقينه بأن بعثة الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة لا تزال تلتزم جادة الطريق. وإنني على يقين من أن الأطراف، لا سيما حكومة كرواتيا، ستواصل تقديم الدعم والتعاون من أجل الاضطلاع بالمسؤوليات التي أوكلها مجلس الأمن إلى الأمم المتحدة.
